المرأة السعودية العاملة والإنفاق الأسري

دراسة على عينة من السيدات العاملات في مدينة الرياض

خالد عمر الرديعان*

ملخص: طرحت هذه الدراسة عدة تساؤلات مثل: ما أهمية دخل المرأة العاملة؟ وإلى أي مدى تسهم بالإنفاق؟ وهل تشكل مشاركتها تحدياً لدور الرجل باعتباره معيلاً تقليدياً؟ وكيف تقوم الزوجات بتنظيم الإنفاق؟ أرادت الدراسة أيضاً معرفة هل هناك عناية بموازنة الأسرة والتخطيط للإنفاق؟ أجريت الدراسة على 164 معلمة ينتسبن إلى التعليم الحكومي في الرياض، ولجمع البيانات استعين باستبانة صممت لهذا الغرض. توصلت الدراسة إلى نتائج، منها أن دخل الزوجة العاملة أساسي في الإنفاق على الأسرة، وأن هناك تحولاً في الأدوار لصالح المرأة ممثلاً باتساع دورها في اتخاذ القرارات الأسرية، وبخاصة الاقتصادية. وأشارت الدراسة إلى شفافية بين الأزواج في دخل كل طرف، وإلى أن علاقات النوع Gender relations تتعرض لتحول بسبب خروج المرأة للعمل واضطلاعها بدور أساسي في عملية الإنفاق على الأسرة. نتائج الدراسة تنطبق إلى حد كبير على أسر الطبقة الوسطى الحضرية، حيث تتقلص الفروق بين الجنسين – على الأقل في الوظائف الاقتصادية لكل منهما واتخاذ القرارات ذات الصبغة الاقتصادية – غير أننا بحاجة إلى دراسات موسعة لعلاقات النوع في المجتمع السعودي بعد تزايد أعداد السعوديات المنخرطات في سوق العمل، وهناك حاجة لدراسة نمط الإنفاق في الأسر التي تضم زوجات غير عاملات والأسر ذوات الدخول المتدنية.

المصطلحات الأساسية: المرأة العاملة، المعلمات، دخل المرأة، الإنفاق، موازنة الأسرة، القرارات الاقتصادية، الدور، علاقات النوع، زوجة عاملة.

* أستاذ مساعد في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

اقتحمت المرأة السعودية سوق العمل الحكومي وذلك في بعض المجالات، لعل أهمها قطاع التربية والتعليم الذي تشكل العاملات السعوديات فيه نصيب الأسد مقارنة بالقطاعات الأخرى كقطاعي الصحة والرعاية الاجتماعية.

وقد جاء ولوج المرأة سوق العمل محصلة طبيعية لانتشار تعليم الفتاة الذي بدأ رسمياً في المملكة عام 1959م. ويشكل عمل المرأة السعودية ظاهرة جديرة بالدراسة؛ فالمرأة العاملة – ولا سيما المتزوجة – تقوم بمجموعة من الأدوار المتنوعة؛ فهي زوجة وأم وربة منزل وما يتطلبه ذلك من مسؤوليات وواجبات، وهي من جهة أخرى موظفة تشارك بالتنمية الاجتماعية، مما ضاعف من مسؤولياتها على المستويين الأسري والوطني.

إن عمل المرأة خارج المنزل وحصولها على دخل قد مكنها أيضاً من الاضطلاع بدور جديد باعتبارها معيلاً للأسرة، وهو الدور الذي كان حكراً على الرجل لعدة عقود، غير أن هذا الدور لا يزال يواجه صعوبات وعراقيل تنعكس على المرأة العاملة؛ وذلك بسبب سيادة قيم تقليدية تجنح نحو تهميش دور المرأة بخاصة عندما يتعلق الأمر بالإنفاق، وهو ما لم يكن الأمر عليه في مرحلة ما قبل النفط عندما كان دور المرأة الإنتاجي لا ينفصل عن منزلها أو حقلها. وقد برزت أهمية الدور الجديد في ظل سيادة اقتصاد حضري جديد، وهو ما ألقى بمسؤولية جديدة على كاهل المرأة كالرجل تماماً وذلك لسد احتياجات الأسرة. وبسبب زيادة الأعباء الاقتصادية على أسرة اليوم وبروز نزعة استهلاكية طاغية فإن عملية الإنفاق الأسري وتدبير الموارد المالية أصبحت أحد الهواجس التي تشغل بال الجنسين. تتمحور هذه الدراسة، إذن، حول دخل الزوجة العاملة، ودورها في عملية الإنفاق على الأسرة، والنظرة إلى دخل المرأة، وهل هناك تخطيط لعملية الإنفاق والموازنة الأسرية، وشفافية في الأمور المالية بين الأزواج عندما يكون لكل منهما دخل خاص به يسلط الضوء على ذلك من خلال نظرية التبادل الاجتماعي؛ فخروج المرأة للعمل قد يراه البعض مكلفاً على المستوى الاجتماعي غير أن مردوده الاقتصادي مجد من جهة ومن جهة أخرى يوفر للمرأة فرصاً لتحقيق الذات والاستقلال الاقتصادي والمشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة، كما يفعل الرجل تماماً.

تساؤلات الدراسة:

تطرح هذه الدراسة تساؤلات حاولت الإجابة عنها. وقد تبلورت التساؤلات التالية في ضوء ماطلع عليه من دراسات سابقة ذات صلة بقضية البحث:

1 – هل دخل المرأة العاملة أساسي بحيث تعتمد عليه الأسرة أم أنه دخل هامشي، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه مما يجعل الإنفاق مسؤولية الرجل؟

2 – ما دور المرأة في عملية الإنفاق الأسري؟ وهل تشكل مشاركتها في الإنفاق تحدياً لدور الرجل باعتباره معيلاً تقليدياً للأسرة أم أن أدوارهما تتكامل؟

3 – هل تضع الأسرة موازنة للإنفاق الأسري؟ وإذا كان كذلك فما الطريقة المتبعة؟ وهل للزوجة العاملة دور في اتخاذ القرارات الاقتصادية أو أن الزوج ينفرد باتخاذ تلك القرارات؟

4 – ما صحة الاعتقاد أن المرأة العاملة تنفق دخلها على نفسها في حين تأتي احتياجات الأسرة في مرتبة ثانوية من أولوياتها طبقاً لمقولة إن الإنفاق مسؤولية الرجل؟

5 – هل هناك شفافية مالية بين الأزواج العاملين بحيث يعرف كل طرف مقدار ما يملك الطرف الآخر وكيفية إنفاقه لدخله؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن جانب مهمل في دراسات محلية سابقة، وذلك لتحديد دور الزوجة العاملة في عملية الإنفاق، وإذا ما كان هذا الدور يتكامل مع أدوارها الأخرى التي تتقلدها. تحاول الدراسة كذلك الكشف عن أنماط الإنفاق الأسرية الشائعة والطرق المتبعة في تدبير موارد الأسرة المالية، وكذلك مناقشة دور الزوجة العاملة في قضية الإنفاق وأثر ذلك في علاقات «النوع»؛ أي علاقة الجنسين طبقاً لما يحددها من أطر اجتماعية وثقافية. إن الدراسات المحلية التي تناولت بعض القضايا السابقة – على كثرتها – تظل غير كافية لدرجة أنها لم تتبلور بشكل متكامل لخلق نماذج وأطر نظرية. وبالمقابل فإن هناك عدداً لا بأس به من الكتابات الغربية التي تناولت أدوار المرأة العربية بشكل عام، غير أن تلك الكتابات – عدا القليل – لا تمل ترديد الأفكار النمطية المعهودة عن المرأة العربية كالقول بهامشية دورها وتبعيتها للرجل وسلبية موقف الرجل تجاه المرأة، وهي مقولات لا تخلو من شطط.

بعض تلك المقولات – لمن يمعن النظر في ديناميكية المجتمع السعودي على سبيل

المثال – لا تصمد كثيراً أمام الواقع، وذلك في وقت يمر المجتمع السعودي بتحولات بنائية سريعة قد لا تمكن حتى الباحث أو الباحثة الجادين من رصدها أو سبر أغوارها بسبب الوتيرة المتسارعة لعملية التغير الاجتماعي. وبالطبع فإن هناك كتابات جادة ومنصفة سواء محلية أو أجنبية وظفت مناهج سوسيوأنثروبولوجية في دراسة قضايا المرأة، وذلك من خلال النظر إلى المرأة من الداخل Emic وليس من الخارج Etic، أي من خلال ما تعبر به هي عن نفسها لا ما يقوله الآخرون عنها. هذا النوع من الدراسات قليل لكنه مفيد من الناحية المنهجية، فهو يتجنب إصدار أحكام مسبقة وخارجية.

مفاهيم الدراسة:

ثمة مفاهيم تخلق جدلاً حول ما تعنيه، ولإيجاد قواعد فهم مشتركة فإنه لا بد من وضوح المفاهيم، الأمر الذي يتطلب أحياناً صياغتها إجرائياً operationally باعتبارها خطوة منهجية. فيما يأتي مجموعة من المفاهيم التي يتكرر استخدامها، وقد حدد ما تعنيه:

المرأة العاملة: نشير بذلك إلى المرأة التي تعمل خارج المنزل في القطاع الخاص أو العام، وتحصل على أجر مادي معلوم نظير عملها، وذلك تمييزاً لها عن المرأة التي تعمل في منزلها أو لحسابها الخاص. غني عن الذكر أن بعض الأزواج قد يدفع مقابلاً مادياً للزوجة نظير إدارتها للمنزل عندما تكون متفرغة، وبخاصة في المجتمعات الغربية (Campbell et al., 1995)، ولأن النسبة العالية من العاملات السعوديات (93%) يتركزن في مجال التربية والتعليم الحكومي فإن هذه الدراسة تقتصر على العاملات في هذا القطاع في مدينة الرياض.

الدخل الهامشي: يقاس الدخل أو ما يتحصل عليه الفرد نظير عمل يقوم به لفترة معلومة من الوقت بطرق كمية أي بالنقود. وفي الإشارة إلى الدخل الهامشي فإن المقصود هو ذلك الدخل غير المنتظم الذي لا يمكن صاحبه من الاعتماد عليه بشكل دائم كما هو الحال في المبالغ التي يتحصل عليها المتسولون، تلك المبالغ التي قد تفي باحتياجاتهم مؤقتاً لكنها لا تكفيهم لمعظم الفترات. تشير بهذا الصدد ثريا التركي ودونالد كول (1989) في معرض حديثهما عن الموظفات الحكوميات في مدينة عنيزة السعودية إلى أن دخل المرأة العاملة مبهم، على الأقل في طرق إنفاقه. وقد أشار كاتب هذه السطور في دراسة سابقة خلال مناقشته لظاهرة المرأة العاملة في إحدى الهجر البدوية السعودية إلى أن دخل المرأة قد لا يمكن الاعتماد عليه

مصدراً للإنفاق على الأسرة، فهي قد تترك عملها إما بسبب ممانعة الأب أو أحد الإخوة أو تحت إلحاح الزوج أو بسبب زيادة عدد أبنائها بعد سنوات من العمل نتيجة لتضارب أدوارها بوصفها زوجة وأماً وموظفة، الأمر الذي يدفعها – في الغالب – للتضحية بعملها، ومن ثم تظل عملية الإنفاق مسؤولية خاصة بالرجل كما هو الحال عليه في أغلب المجتمعات العربية حيث سلطة الرجل – والقوانين أحياناً – تمتد لتشمل منع الزوجة أو الابنة من العمل على الرغم مما حصلت عليه من تعليم وتدريب يؤهلانها له. يصبح دخل المرأة والحال هكذا هامشياً وغير مستقر، بل إن بعض الرجال تحديداً ينظرون إلى دخل المرأة على أنه مبلغ إضافي حصلت عليه الأسرة مما ينعكس في طريقة إنفاقه، وفي موقف متطرف يرى بعضهم من المعيب أن يعتمد الزوج على دخل «امرأة» كما أفاد أحد الإخباريين في الدراسة المذكورة (Alradihan, 2001). ويقلل بعض الرجال من أهمية دخل المرأة بسبب صورة نمطية مشوهة تجنح في الأساس نحو تهميش المرأة على الرغم من المكتسبات التي حصلت عليها تعليمياً أو وظيفياً.

الإنفاق الأسري: هي العملية التي تخصص بمقتضاها موارد مالية وإدارتها بهدف سد احتياجات أفراد الأسرة، تلك الاحتياجات التي لا تستطيع الأسرة توفيرها دون الاعتماد على مصادر مالية. وبالنسبة للموظفين والموظفات فإن العمل الذي يقومون به يوفر لهم مورداً مالياً يمكنهم من توفير تلك الاحتياجات من مصادر كالسوق عن طريق شرائها سواء كانت سلعاً أو خدمات. تتطلب عملية الإنفاق الأسري جهداً من أحد أفراد العائلة أو أكثر وذلك لتدبير الموارد المالية، ومن ثم إدارتها بشكل يلبي كل متطلبات الأسرة أو أغلبها، وتستوجب هذه العملية توافقاً ومناقشة بين الأطراف وتوزيعاً للأدوار والصلاحيات فيما يتعلق بالتصرف بالموارد.

الشفافية المالية بين الزوج والزوجة: نشير بذلك إلى علم كل طرف (الزوجة والزوجة) بمقدار ما يمتلك شريكه من نقود وكيفية إنفاقها.

الموازنة الأسرية: مبلغ من المال يخصص كل أسبوع أو شهر أو فترة زمنية يتفق عليها للإنفاق على الأسرة بحيث توضع بنود للاحتياجات وتخصص مبالغ لذلك. يقوم الزوج أو الزوجة عادة أو كلاهما بالاحتفاظ بالمال للإنفاق منه بعد أن يتم توفيره من أحد الطرفين أو كليهما طبقاً لمقدار يحدد إسهام كل فرد في الموازنة. قد تضم الأسرة أبناء يعملون أو أقارب آخرين ومن ثم يصبح من الوارد جداً أن

يسهموا بالإنفاق. هناك عدة طرق لوضع الموازنة كالتي وردت في دراسة الأسر المصرية التي نعرضها في القسم الخاص بالدراسات السابقة (Hoodfar, 1988) أو الطرق التي أوردها كامبل (1995)، والتي يشرحها كما يلي:

1 – **نظام المبلغ الكامل:** يقوم أحد الأطراف كالزوجة بالاحتفاظ بمبلغ الموازنة بعد أن يدفع الزوج ما عليه من التزام لتقوم الزوجة بعملية توزيع بنود الموازنة، ومن ثم توفير الاحتياجات. يرتبط هذا النظام بالأسر ذوات الدخل المتدني والطبقات العاملة.

2 – **نظام المكافأة:** تقوم الأطراف المساهمة بموازنة الأسرة بتبويب في أوجه الصرف، بحيث يتولى كل طرف توفير مستلزمات مقررة سلفاً مع إعطاء الزوج لزوجته مبلغاً مكافأة نظير إدارتها للمنزل. يرتبط هذا النظام بوضع مالي يسمح للزوج بالاستغناء عن جزء من دخله مكافأة للزوجة نظير إدارتها للمنزل بخاصة عندما تكون متفرغة.

3 – **نظام الإدارة المشتركة:** يأخذ هذا النظام شكلين: (أ) يضع الأطراف – الزوج والزوجة – المبالغ التي يحصلون عليها بصندوق أو حساب خاص، بحيث يكون لكل طرف حرية الوصول إلى تلك المبالغ لتوفير احتياجات الأسرة بعد أن يتناقش الطرفان حول أوجه الإنفاق. (ب) يضع كل طرف جزءاً من دخله للإنفاق على الأسرة بحساب مشترك مع احتفاظ كل طرف لنفسه بنصيب من دخله. يرتبط نموذج «الإدارة المشتركة» عموماً بوضع تكون فيه جميع الأطراف عاملة، وتحصل على دخول مرتفعة خاصة. شكل (ب).

4 – **الإدارة المستقلة:** يحتفظ كل من الزوج والزوجة بدخله لنفسه لكنهما يقومان باقتسام أوجه الإنفاق، بحيث يقوم كل طرف بتوفير أشياء يتم التشاور حولها، كأن يقوم الزوج بدفع إيجار المسكن أو أجور الخدم بينما تقوم الزوجة بتوفير الأطعمة أو تقوم بسداد مصروفات الكهرباء أو ما يتفق عليه الطرفان. ينطبق نظام الإدارة المستقلة على الأسر التي يتفاوت دخل أعضائها بشكل واضح (Campbell et al., 1995: 230).

الإطار النظري للدراسة:

تتأسس هذه الدراسة على بعض المفاهيم التي وردت في نظرية التبادل الاجتماعي Exchange Theory، وهي النظرية التي راجت في ستينيات القرن

العشرين من خلال أعمال جورج هومانز وبيتر بلاو اللذين أبديا اهتماماً بدراسة التفاعل الاجتماعي عند الجماعات الصغيرة، ومنها الأسرة، ثم تطورت النظرية في مراحل لاحقة من خلال كثير من الأعمال التي استفادت من الفروض التي طرحها هومانز وبلاو (أحمد زايد، 1992: 26). وقد انطلق الاثنان من مسلمات مختلفة، لكنهما انتهيا إلى طريق واحد؛ فقد كان هومانز معنياً بالسلوك البشري الذي تحدده الحاجة والثواب والتدعيم، أما بلاو فقد كان قريباً إلى التفاعلية الرمزية Symbolic interactionism التي تؤمن بأن التبادل عملية خلاقة بين فاعلين ذوي قيم ومعايير وليس بين مجرد أفراد ذوي غرائز واحتياجات. وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن هومانز وبلاو يتفقان على أن التفاعل بين الأفراد – بصرف النظر عن مداه وحجمه – ينطوي على درجة واضحة من التبادل، أي الحصول على شيء مقابل شيء وذلك كمحرك لسلوك الأفراد. ويصنف البعض تبادلية هومانز وبلاو على أنها تبادل ذو اتجاه فردي مقارنة بالمدرسة الفرنسية في الأنثروبولوجيا، أو تبادل ذو اتجاه جماعي كالذي عبر عنه كلود ليفي ستراوس ومارسيل موس. ويقوم الاتجاه الجماعي على أساس الفكرة التي مؤداها أن وجود تبادل لا بد أن يستند إلى قيم مشتركة بين الأطراف وثقة متبادلة؛ ذلك أن كل طرف يدرك أن الطرف الذي يدخل في تبادل معه سيفي بالتزاماته، وهي الالتزامات التي عادة ما يحددها المجتمع عوضاً عن المصلحة الذاتية التي اعتبرها أصحاب الاتجاه الفردي – كهومانز وبلاو – أساساً للتبادل الاجتماعي (أحمد زايد، 1992: 27). وفيما له علاقة بالأسرة فإن الدراسات النابعة من المنظور التبادلي قد ركزت في البداية على دراسة المصادر (الموارد) التي يستخدمها أطراف التفاعل في الأسرة في عملية حساب التكلفة والعائد، فلهذه المصادر قيمة تبادلية يمكن أن توجه مجريات التفاعل في الأسرة. ومن الموضوعات التي تطبق عليها نظرية التبادل خروج المرأة للعمل وما يترتب على ذلك من تكلفة وعائد؛ إذ من المعلوم أن خروج المرأة للعمل يأتي للأسرة بعائد مادي تتفاوت قيمته، وأن ذلك العائد يترتب عليه تكلفة تدفعها الأسرة نفسها، فهو يؤثر على دور الزوجة باعتبارها أماً كما يؤثر على الزوج الذي قد يضطر تحت ضغط الظروف الاقتصادية وحاجة الأسرة إلى دخل إضافي للتنازل عن بعض مهامه بسبب الدور الجديد للزوجة باعتبارها معيلاً آخر للأسرة. وتكشف الدراسات التبادلية حول هذا الموضوع عن أن التكلفة والعائد في عمل المرأة يتحددان في ضوء مجموعة من المتغيرات هي: (1) حجم الأسرة: فالمرأة غير المتزوجة تجني

عائداً يفوق ما تجنيه المتزوجة التي لديها أطفال، ومع ذلك فالمتزوجة تجني عائداً آخر قد لا يمكن قياسه بالمردود المادي كاستقرار العلاقة الزوجية بسبب الوضع الاقتصادي المريح، وقد يتسع نفوذ الزوجة بسبب قدرتها على المشاركة في عملية الإنفاق على الأسرة. (2) تعليم المرأة ودرجة تدريبها: فالمرأة التي قضت فترة أطول في التعليم والتدريب تجني عائداً أكبر من نظيرتها التي لم تقض سوى فترة قصيرة. وهناك بطبيعة الحال متغيرات أخرى وإن كانت أقل أهمية مثل عمل الزوج ومستوى دخله والنمط الأيديولوجي المتحكم في علاقات الأسرة (أحمد زايد، 1992: 31). وهناك محددات لعملية التبادل تؤثر في مساره، منها طبيعة التفاعل في ضوء انتماءات الزوجين الطبقية والعرقية، وسن كل منهما والتكافؤ العمري، وطبيعة التبادل في بيئة ثقافية محددة: في مجتمعات تقليدية أو معقدة (ريفية، حضرية،... إلخ) وكذلك نمط الزواج الشائع وغير ذلك من المحددات.

وتأسيساً على ما سبق فإن خروج المرأة السعودية للعمل – خارج نطاق الإنتاج المنزلي الذي كان شائعاً في مرحلة ما قبل النفط – قد أوجد حالة جديدة ترتب عليها تحوير في الأدوار فيما يتعلق بتقسيم العمل على أساس جنسي. لقد نتج عن ذلك أن اضطلعت المرأة العاملة بدور جديد يتمثل في دورها معيلاً breadwinner جديداً للأسرة مما استلزم إعادة مواءمة للأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين في بيئة اجتماعية وثقافية تضع حدوداً فاصلة بين الأدوار، وذلك على أسس جنسية صارمة. وبناء عليه فإن عملية تكييف الأدوار مسألة غاية في الأهمية؛ فهي تحمل في طياتها معاني عميقة تمس مجمل البيئة الاجتماعية ولا سيما أن مجتمع الدراسة المقصود يتأسس على بنية بطركية (أبوية) تقليدية، حيث جمود الأدوار ومركزية دور الرجل (Sharabi, 1988)، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن عملية تكييف الأدوار تنطوي أيضاً على درجة واضحة من التبادل الاجتماعي، فخروج المرأة للعمل وقيامها بالإنفاق يظل مكسباً تحصل على ما يقابله أسرياً واجتماعياً، بينما يتقبل الرجل ذلك الدور الجديد للمرأة تحت وطأة الظروف الاقتصادية وسيادة قيم حضرية تتجه نحو تقليص الفروق بين الجنسين، على الأقل في الوظائف الاقتصادية لكل منهما.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا الإنفاق الأسري ودور المرأة العاملة في تدبير الموارد، وسوف نقصر العرض على دراسة من مصر وأخرى من

الهند باعتبارهما نموذجين من دول العالم الثالث، ثم نعرض لبعض الدراسات السعودية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً – دراسة جوان منشر في الهند:

قامت منشر (1988) بسلسلة من الدراسات في الهند، منها تلك الدراسة التي تناولت دور المرأة والرجل في الإنفاق الأسري وذلك في عدد من القرى في ولايتي كيرالا وتاميل نادو جنوب الهند. وقد ركزت الباحثة على الأسر التي لا تملك حيازات زراعية، والتي يعمل أفرادها أجراء في حقول الأرز عند كبار الملاك. هدفت الدراسة في المقام الأول إلى تقويم دور المرأة العاملة في حقول الأرز بهدف مساعدة السلطات المعنية بالمرأة والظروف الصعبة التي تواجهها. انطلقت الباحثة من فكرة أن دخل المرأة أساسي ويفوق في الأهمية الدخل الذي حصل عليه الرجل؛ وذلك لأن دخل المرأة يوجه بشكل مباشر إلى الأسرة، في حين يميل الرجال إلى إنفاق جزء لا يستهان به من دخولهم على ملذاتهم كالكحول وفي المقاهي، وهو ما لا تفعله النساء في الغالب. هناك فئة قليلة من النساء ينفقن جزءاً صغيراً من دخولهن على أمور تخصهن، لكن الغالبية من النساء يبدين قدراً عالياً من الإيثار ولا سيما من لديهن أقارب مسنون، ومن هم في حاجة إلى من ينفق عليهم. لاحظت الباحثة أن بعض النساء العاملات لا ينفقن على أنفسهن إلا في حالات الضرورة القصوى وذلك عندما يمتنع أرباب العمل من توفير وجبات غذاء لهن. لاحظت الباحثة أيضاً أن العاملات غير المتزوجات يستثمرن جزءاً من مداخيلهن في شراء مجوهرات ذهبية كنوع من الادخار، وذلك تحسباً للوقت الذي يحين فيه زواجهن؛ إذ إن المرأة في الهند هي من يدفع المهر – وليس الزوج – طبقاً للتقاليد الهندية. وقد لاحظت الباحثة أيضاً أن أغلب العاملات يمكثن أوقات الفراغ مع أطفالهن باستثناء أولئك اللاتي يذهب أطفالهن إلى المدارس، وأن اهتمام الأمهات بأبنائهن واضح مقارنة بالآباء، فهن اللاتي يكتشفن إن كان الطفل مريضاً أو جائعاً. وفيما يتعلق بالعاملات المنتسبات إلى نقابات عمالية Unions فقد أشارت الدراسة إلى أن تلك النساء يقبلن بأجور متدنية عندما لا يكون أمامهن خيارات أخرى، وذلك لكي يستمررن في الإنفاق على أسرهن.

وقد سلطت الدراسة الضوء على درجة مشاركة المرأة في الموازنة الأسرية، وتوصلت إلى نتيجة واضحة، وهي أن مشاركة المرأة تظل أعلى وأكبر من مشاركة الرجل مع الأخذ في الاعتبار فرق الأجور بين الرجال والنساء؛ فالأخيرات يتعرضن لتمييز جنسي في الأجر لصالح الرجل. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن المرأة العاملة

تبدي اهتماماً أكثر مما يفعل الرجل بالقضايا الإنسانية وغير الرسمية ذات العلاقة ببيئة العمل أو ما يطلق عليه البعض informal organization، وهي الأمور التي يهملها واضعو الخطط أو أنها تغيب عن اهتمامهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن حرمان المرأة من العمل لا يؤثر عليها فحسب، بل يؤثر على رفاهية أفراد أسرتها بشكل مباشر حتى وإن كان الزوج يعمل وينفق (Mencher, 1988: 99-119).

إن دراسة منشر التي تمت على مراحل (1978 ، 1982 ، 1988) تتسم نتائجها بقدر عال من الصدق، لكنها أهملت جوانب أخرى؛ فالتركيز كان على المرأة ولم تعقد مقارنات كافية فيما يخص الرجال وطرق إنفاقهم لدخولهم والمسؤوليات المنوطة بهم. الدراسة – وفيما له علاقة بالدخل – أهملت اختبار فرض أن بعض الرجال قد ينفقون جزءاً من دخولهم على أقارب لا يقيمون معهم كالوالدين مثلاً، وهو سلوك نجده عند كثير من المجتمعات الشرقية بما فيها المجتمع الهندي. وأخيراً فالدراسة لم تكشف لنا ميدانياً – ومن الرجل مباشرة – كيف ينفق هؤلاء دخولهم سوى ما أدلت به زوجاتهم من أقوال.

ثانياً – دراسة هوما هودفار في مصر:

وفي دراسة مماثلة لما قامت به منشر فإن هوما هودفار (1988) أجرت دراسة في مصر حول الإنفاق الأسري وتدبير الدخل العائلي والطرق الشائعة في إعداد موازنة الإنفاق وأثر ذلك في العلاقة الزوجية. وقد تمت الدراسة في أحد أحياء القاهرة الفقيرة، وهو حي يتسم بتركيبة سكانية متنوعة من المهاجرين وآخرين ولدوا في الحي من آباء هاجروا من صعيد مصر. غلب على سكان ذلك الحي تباين مهنهم وخلفياتهم الثقافية لكن هناك سمات مشتركة بينهم، أهمها صعوبة أوضاعهم الاقتصادية وتشابه ظروفهم فيما يتعلق بتدبير قوت يومهم. وقد شملت الدراسة 31 أسرة. ولجمع المعلومات استخدمت الباحثة الملاحظة المنظمة والمقابلات الطويلة والمعمقة مع ربات المنازل، وقد حصلت على معلومات مفصلة حول تدبير الدخل ونمط الموازنة الأسرية وطرق الإنفاق. وبالإضافة إلى ذلك فإن الباحثة لم تغفل علاقات النوع Gender relations أو ميكانيزمات العلاقة بين الرجل والمرأة في إطارها الثقافي – الاجتماعي وأثر الدخل في تلك العلاقات. أما القضية الأساسية التي تفرع عنها عدة قضايا فقد كانت تدبير الشؤون المالية في المنزل والكيفية التي يدار بها الدخل سواء كانت الزوجة تعمل أم لا. وبناء على ملاحظات الباحثة فإنها أوردت ستة نماذج حول طرق إدارة الدخل جاءت على النحو الآتي:

1 – **الزوجة مديراً مالياً:** وجدت الباحثة خمس حالات ينطبق عليها هذا النموذج، حيث يعمد الزوج إلى إعطاء الزوجة جميع ما يحصل عليه من دخل لتقوم بتدبيره والإنفاق منه، غير أن الزوج يحتفظ بمبلغ صغير يستخدمه لاحتياجاته الشخصية الخفيفة (مواصلات – سجائر – وجبات عندما يكون في العمل). يغلب على هذا النوع من التدبير المالي أن العلاقة الزوجية تكون في أفضل حالاتها حيث يتنازل الرجل عن دوره في شراء احتياجات الأسرة، ومن ثم يفوض الزوجة القيام بذلك الأمر الذي يجعل نفوذ الزوجة واضحاً. ويعود انسجام العلاقة الزوجية إلى الزوج الذي يخول الزوجة صلاحيات هي من صلب مسؤوليات الرجل الشرقي عموماً، وتفسر الباحثة انسجام العلاقة بين الطرفين بمسألة غاية في الأهمية، فالزوج تخلى عن القرارات الاقتصادية مما وفر عليه الوقت والجهد بعد إلقاء المسؤولية على كاهل الزوجة. تصنف الباحثة هذا النمط «بالمثالي» عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات، حيث تحصل الزوجة على مساحة واسعة في عملية اتخاذ القرار، مما ينعكس على شكل علاقة حميمة بين الزوجين.

2 – **الزوجة مديرة ذات صلاحية كاملة في إدارة المنزل:** تورد المؤلفة ست حالات ينطبق عليها هذا النموذج حيث يعمد الزوج إلى دفع مبلغ شهري أو أسبوعي للزوجة نظير إدارة المنزل بالإضافة إلى مبلغ آخر يجعله بعهدتها للإنفاق منه على الأسرة مع استثناء مبلغ الطبابة؛ إذ إنه يدخل تحت بند الطوارئ الذي هو إحدى مسؤوليات الزوج. وفي الوقت نفسه فإن الزوج يحتفظ بجزء من دخله لتوفير احتياجات إضافية كالملابس وبعض الهدايا. يغلب على هذا النمط أن الزوجة لا تعلم تحديداً مقدار ما يكسب الزوج الأمر الذي يثير مشاحنات ولا سيما إذا ما كان الزوج يمكث ساعات طويلة خارج المنزل. أشارت الزوجات المبحوثات إلى أن أزواجهن يتسمون بالأنانية عندما يضعون احتياجاتهم الشخصية قبل احتياجات الأسرة وذلك عندما تكون الزوجة غير عاملة. أما اللاتي يعملن فإنهن يلجأن إلى ادخار جزء من مداخيلهن تحسباً لما هو أسوأ بسبب عدم الطمأنينة إلى نوايا الزوج وبسبب جهلهن بما يفعل الزوج بما يتبقى من دخله.

3 – **الزوجة مديرة ذات صلاحية محدودة في إدارة المنزل:** يقوم الزوج في هذا النمط بدفع مبلغ شهري أو أسبوعي إلى الزوجة، وبشكل منتظم؛ وذلك لسد بعض احتياجات الأسرة (وليس كلها)، كالأطعمة، بينما يتولى الزوج شراء احتياجات أخرى. قد تعلم الزوجة (وقد لا تعلم) مقدار ما يكسب إلا أن معظم الزوجات في هذا

النمط يتقبلن تلك الإجراءات؛ فالزوج يعفي الزوجة من الوقوف ساعات طويلة أمام المتاجر المدعومة (التعاونيات) وذلك لتوفير بعض الاحتياجات. ولغرض الادخار تقوم بعض الزوجات بعمل جمعيات توفير فيما يعرف بـ «جمعية»، حيث يقوم البعض منهن بشراء مجوهرات ذهبية ليس بقصد الزينة فحسب ولكن كادخار تحسباً للطوارئ. أغلب ربات البيوت اللاتي يندرجن تحت هذا النموذج هن من المتزوجات حديثاً، واللاتي يعملن غير أنهن يحصلن على دخول متدنية.

4 – **الزوجة «البنك»**: تؤدي المرأة في هذا النمط دور المصرف أو «البنك» الذي يحتفظ بالمال لكنه لا يمتلكه تماماً؛ فالزوجة لديها حرية الوصول إلى دخل الزوج غير أنها لا تتصرف به إلا بعد الرجوع إليه. ويعمد الزوج في هذا النمط إلى إيداع زوجته جميع دخله ويسحب منه على دفعات بحسب الحاجة ولكن بعلم الزوجة. بعض الأزواج – وليس كلهم – مسؤول عن توفير جميع احتياجات الأسرة في حين تحصل بعض الزوجات على مبلغ شهري مقرر سلفاً لتوفير بعض احتياجات يومية أساسية كالخبز والخضار والحليب ومصروف جيب للأولاد ومبلغ صغير للأمور الطارئة، أما بقية الاحتياجات وتقدير مدى الحاجة إليها فإنها أمور تظل من صلاحية الزوج. وعلى الرغم من أن الزوجات في هذا النمط يعترفن بمحدودية مشاركتهن في القرار الاقتصادي فإن علاقتهن مع أزواجهن تتسم بالتوافق. بعض الزوجات يقررن بوجود صعوبات مالية تعانيها أسرهن لكنهن لا يلقين باللائمة على الأزواج، وغالباً ما ينسبن تلك الصعوبات إلى أمور خارجة عن إرادة الجميع كالتضخم والغلاء، وهي المصاعب التي عاناها الاقتصاد المصري بشكل عام وذلك خلال فترة إجراء الدراسة.

5 – **الزوج مديراً مالياً**: كما يتضح من اسمه فإن الزوج في هذا النمط مركزي، حيث يقوم بتدبير جميع الاحتياجات. قد يترك الزوج مبلغاً ضئيلاً بعهدة الزوجة لسد احتياجات ملحة عند غيابه غير أن هذا ليس دائماً. وتشير الباحثة إلى أن الأزواج الشبان لا يفضلون هذا النوع من التدبير؛ فهو يقلص صلاحيات الزوجة. وقد أبدت جميع الزوجات اللاتي يندرجن تحت هذا النمط رغبة في المشاركة باتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية ولا سيما اختيار السلع.

6 – **الزوج الضيف**: ينضوي تحت هذا النموذج الزوجات العاملات اللاتي ينفقن جميع دخولهن على الأسرة بينما يمتنع الزوج عن المشاركة في الإنفاق أو أنه يشارك بدرجة ضئيلة وغير منتظمة في أفضل الأحوال. يلجأ الأزواج في هذا النمط إلى إنفاق

جميع ما يحصلون عليه على أنفسهم أو أنهم يدخرون ذلك لأسباب ليست واضحة للزوجة. ما يلفت الانتباه في هذا النموذج هو أن الأزواج لا يطلبون من الزوجة المكوث بالمنزل والتفرغ لإدارته بل على العكس يطلبون منهن العمل ويشجعونهن على الإنفاق تحت ذرائع متعددة علماً أن الشريعة الإسلامية تلزم الزوج بالإنفاق.

خلال عرض النماذج الستة خلصت الباحثة إلى أن الذكور والإناث يتم تنشئتهم اجتماعياً طبقاً للنوع Gender غير أن إدارة الدخل والتحكم فيه هي ما يؤثر بشكل واضح على سعادة الأسرة واستقرارها، ومن ثم علاقات التجاذب والتنافر بين الزوج والزوجة. وقد كشفت الدراسة أن السيطرة على الدخل تتباين من سيطرة كاملة للرجل إلى سيطرة كاملة للمرأة على الرغم مما هو شائع من سيطرة الرجل في المجتمعات الشرقية. وقد انتهت المؤلفة إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي حدثت في الاقتصاد المصري قد جذرت اللامساواة inequality بين الأزواج والزوجات وبخاصة في الأحياء الفقيرة على الرغم من مرور الاقتصاد المصري بمرحلة انتعاش كبير منذ منتصف السبعينيات. ومع أن الزوجات في تلك الأحياء المحرومة يتقبلن فكرة الرجل المعيل فإن جميع من قابلتهن الباحثة أبدين رغبة في الاستفادة من الوضع الاقتصادي الجديد للحصول على دخول تمكنهن من سد احتياجات أسرهن، ومن ثم الوقوف على قدم المساواة مع الرجل. وتخلص الباحثة إلى أن حصول المرأة على دخل ومشاركتها في الإنفاق يمنحها وضعاً أفضل فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية داخل الأسرة، بالإضافة إلى تقليل فرص اللامساواة في المجتمع (Hoodfar, 1988: 120-142).

ثالثاً – الدراسات المحلية:

قامت مها العيدان (1984) بإجراء دراسة تناولت التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي قبل ظهور النفط وبعده، حيث نظرت الباحثة إلى النفط باعتباره عاملاً أساسياً من ضمن عوامل أخرى أسهمت بحدوث تحولات بنيوية في المجتمع السعودي وذلك بالنظر إلى المداخيل المرتفعة التي وفرها النفط وذلك منذ منتصف السبعينيات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن دور المرأة العاملة أصبح أكثر تأثيراً أو أهمية فيما يتعلق باختيار الزوج واتخاذ القرارات الأسرية، وأوضحت كذلك أن للمرأة دوراً جوهرياً في وضع موازنة الأسرة طبقاً لدرجة مشاركتها في الإنفاق وخروجها للعمل، وهي عوامل أدت إلى ازدياد نفوذ المرأة بسبب مشاركتها الرجل في عملية الإنفاق على الأسرة (مها العيدان، 1984).

وفي الدراسة المعنونة «دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة الرياض» طرحت إحدى الباحثات السعوديات مجموعة من التساؤلات، كان من ضمنها محاولة الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات في الأسرة. أشارت نتائج الدراسة إلى علاقة إيجابية بين عمل المرأة وتمتعها بدخل مستقل وبين قدرتها على اتخاذ قرارات في الأسرة؛ إذ كلما كانت الزوجة عاملة وتحصل على دخل فإن ذلك يعزز من مشاركتها في اتخاذ القرارات، وهو ما يشير إلى أن دور المرأة لا ينحصر في الأدوار التقليدية باعتبارها زوجة وربة بيت، ولكنه يتعدى ذلك إلى المشاركة في القرار الأسري على قدم المساواة مع الرجل؛ وذلك بسبب عملها وإسهامها في الإنفاق (هدى الصديقي، 1988).

وفي دراسة أخرى حول القيمة الاجتماعية لعمل المرأة في المجتمع النسائي السعودي ناقشت باحثة أخرى أوضاع المرأة في مرحلة ما قبل النفط وما بعده لمعرفة قيمة عمل المرأة ضمن التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع السعودي. وتضمنت الدراسة مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بالدخل والدوافع الاقتصادية للعمل عند المرأة. وقد لاحظت الباحثة – على سبيل المثال – أن قيمة عمل المرأة تتأثر بمدى حاجة الأسرة إلى الدخل، فبينما تؤيد الأسر ذوات الدخل المتدني خروج المرأة للعمل فإن الطبقتين الوسطى والأعلى تربطان خروج المرأة للعمل بمدى توافق ذلك مع ظروف الأسرة الاجتماعية والثقافية بصرف النظر عن المردود الاقتصادي، إلا أن الدراسة وفي موضع آخر أشارت إلى تدني القيمة الاجتماعية لعمل المرأة إن لم يكن نابعاً من حاجة اقتصادية (هند خليفة، 1988).

وفي دراسة وثيقة الصلة على عينة تكونت من 285 امرأة عاملة في مدينة الرياض لمعرفة اتجاهاتهن نحو التقاعد المبكر، تناولت إحدى الباحثات في ثنايا دراستها دخل المرأة ودرجة إسهامها في الوفاء ببعض متطلبات الأسرة والأبناء. وفي سؤال عن مدى إسهامهن في الإنفاق على الأسرة أشار 40% من المبحوثات إلى أنهن يسهمن بكامل دخولهن، بينما أشار نحو 30% إلى أنهن يسهمن بجزء من الدخل. وأشار أيضاً ما نسبته 8% إلى أنهن يسهمن ولكن عند الحاجة إلى ذلك فقط. وقد أكدت الدراسة تعاظم الدور الاقتصادي للمرأة العاملة بسبب تقلدها دور معيل الأسرة ومشاركتها الزوج في عملية الإنفاق (جميلة اللعبون، 1998).

أما الدراسة الأخيرة التي تمت على عينة من العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض والمعنونة «أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية» فإن تلك الدراسة اختبرت مجموعة كبيرة من الفروض، كان منها ذلك الفرض المتعلق بدور

المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وارتباط ذلك بدرجة مشاركتها في القرارات الأسرية. وقد تبين أن 87% من الزوجات يناقشن أزواجهن في موازنة الأسرة، ويشاركن بفاعلية في القرارات المالية وذلك من جراء إسهامهن في توفير دخل إضافي للأسرة. وبالإضافة إلى ما ذكر فقد حوت الدراسة مجموعة أخرى من النتائج، حيث أشار 31% من المبحوثات إلى أنهن يعملن لدوافع اقتصادية كالرغبة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة. نتائج الدراسة أشارت بدرجة واضحة إلى أن تعليم المرأة وحصولها على دخل قد مكناها من تعزيز مكانتها، ومن ثم قدرتها على المشاركة في اتخاذ قرارات أساسية في الأسرة كانت حكراً على الرجل في الماضي كنمط الإنفاق وإعداد الموازنة الأسرية (نورة الصويان، 2001).

منهج الدراسة:

قامت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي حيث تم تعرف مجتمع البحث وطرق الإنفاق الأسري في أسر ضمت زوجة عاملة تحصل على دخل ثابت. المعلومات التي تم الحصول عليها تشكل جزئيات وباستقرائها يتم الخروج بنتائج عامة.

عينة الدراسة:

كانت الخطة الأولية إجراء دراسة على العاملات السعوديات في مدينة الرياض، وبغض النظر عن جهة العمل إن كان قطاعاً حكومياً أو خاصاً. وعند إمعان النظر في حجم العينة الهائل وتوزيعها داخل مدينة الرياض استقر الرأي على قصر الدراسة على العاملات في قطاع التربية والتعليم الحكومي حيث تشكل العاملات في هذا القطاع ما نسبته 93% من عدد العاملات السعوديات في جميع المؤسسات الحكومية، وهي نسبة مرتفعة لا يمكن تجاهلها، في حين لا تشكل العاملات في القطاع الخاص إلا نسبة ضئيلة مقارنة بالقطاع العام. وقد استبعدت العاملات في المدارس الخاصة (القطاع الأهلي)؛ إذ تبين من ملاحظات أولية أن أغلب العاملات في القطاع الأهلي يتجهن نحو المدارس الخاصة للعمل بها مؤقتاً ريثما يحصلن على عمل حكومي؛ ذلك بسبب تدني الأجور التي تقدمها المدارس الخاصة (الأهلية) الأمر الذي لا ينطبق في المدارس الحكومية إن بخصوص الرغبة في الاستمرار بالعمل أو بسبب المرتبات المجزية في القطاع الحكومي. ولأن مرتبات العاملات في المدارس الخاصة متدنية جداً فقد اقتصرت الدراسة على العاملات في القطاع الحكومي وذلك للحصول على عينة متجانسة في الدخل. غني عن الذكر أن المرتب (الدخل الشهري) يشكل محوراً أساسياً في هذه الدراسة.

ولغرض سحب العينة وضمان درجة كافية من التمثيل فقد تم تقسيم مدينة الرياض إلى خمس مناطق على أساس جغرافي (الشرق، الشمال، الوسط، الغرب، الجنوب) واختيرت مدرستان من كل منطقة جغرافية ليصبح المجموع (10) مدارس يراوح عدد العاملات في كل مدرسة من (25–40) موظفة (إداريات ومعلمات ومشرفات)، وتم إرسال (25) استبانة إلى كل مدرسة بهدف الحصول على ما يراوح بين (180 إلى 200) استبانة إلا أنه وبعد تعبئة الاستبانات وفرزها في مرحلة لاحقة لوحظ عدم وصول بعضها، وأن بعضها ناقص، أي لم يتم الإجابة عن بعض أسئلتها. وفي المرحلة النهائية تم الحصول على ما مجموعه (164) استبانة تأسست الدراسة عليها، وذلك بعد استبعاد العاملات بالأجر المقطوع وغير المتزوجات والأرامل والمطلقات؛ إذ كان أحد أهداف الدراسة وصف العلاقة الزوجية، وإذا ما كان لدخل الزوجة ومشاركتها في الإنفاق من أثر في شكل العلاقة الزوجية. وجدول (1) يوضح عدد مفردات العينة طبقاً للتوزيع الجغرافي لمدارس البنات في الرياض، التي شملت مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية.

جدول (1)
عينة الدراسة وتوزيعها في مدينة الرياض

المنطقة	التكرار	النسبة
شرق الرياض	33	20.1
شمال الرياض	37	22.6
وسط الرياض	34	20.7
غرب الرياض	32	19.5
جنوب الرياض	28	17.0
المجموع	164	100

جمع البيانات:

استخدم الباحث الاستبانة أداة رئيسة للحصول على البيانات المطلوبة وذلك لتعذر استخدام وسائل أخرى كالمقابلة المفتوحة. وقد وفرت الاستبانة حرية للمبحوثات للإدلاء ببيانات لم يكن من الممكن الحصول عليها لو تم استخدام المقابلة على سبيل المثال؛ وذلك لحساسية بعض الأسئلة التي تتعلق بالجانب المالي وطرق إنفاق العاملة لدخلها. بنيت الاستبانة في ضوء تساؤلات الدراسة، صيغت الأسئلة

بطريقة مغلقة Closed - ended بحيث تختار المبحوثة الإجابة المناسبة من ضمن خيارات متاحة، وأغلب الأسئلة اشتملت على عبارة (أخرى تذكر...)؛ لأن بعض الأسئلة قد تحتمل إجابات لم ترد في ذهن الباحث. خضعت الاستبانة للتحكيم من قبل بعض المختصين (الرجال والنساء) لإبداء ملاحظاتهم التي أسهمت في الصياغة الثانية للاستبانة.

صدق أداة جمع البيانات:

بالإضافة إلى تحكيم الاستبانة وإجراء اختبار مبدئي لها لمعرفة مدى ملاءمتها لجمع المعلومات، اتخذت خطوة أخرى للتحقق من صدق البيانات وتقدير مدى التعويل عليها. ومن أشهر الطرق للتحقق من صدق البيانات أن يلجأ الباحث أو الباحثة إلى ما يسمى بالتثليث Triangulation أو جمع البيانات نفسها بوسائل مختلفة ومقارنة نتائج ذلك بنتائج الاستبانة لتعرف إن كان من الممكن التوصل إلى النتائج نفسها (Robson, 1993). وللتحقق من التعويل على الاستبانة قام الباحث بمساعدة إحدى الباحثات بإجراء مقابلات شبه مفتوحة، أي غير مقننة مع خمس مبحوثات باستخدام أسئلة الاستبانة ولكن دون إعطائهن إيحاء بالإجابات المحتملة. وبعد تسجيل الإجابات ومقارنتها بنتائج خمس استبانات لوحظ تقارب شديد في نتائج الأداتين. إن هذا الأسلوب شائع في البحوث الاجتماعية للتأكد من فاعلية أداة جمع البيانات (Nachmias, 1996).

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تجيب عن تساؤلات الدراسة، تلك التساؤلات التي صيغت في المرحلة الأولى للدراسة بناء على ما تم الاطلاع عليه من أدبيات حول موضوع طرق إنفاق الزوجة العاملة وإسهامها في الموازنة الأسرية. ومع أن الدراسات التي عرضت – عدا النزر اليسير – لم تسلط الضوء مباشرة على المرأة السعودية وأنماط الإنفاق، فإنه يجب ألا يغيب عن البال تشابه أدوار المرأة في أغلب المجتمعات، وأن التفاوت يظل نسبياً طبقاً لتباين الثقافات. ولكي تناقش النتائج بشكل منهجي فإنه يتم الإجابة عن تساؤلات الدراسة، ثم يصار إلى ربط النتائج في خلاصة الدراسة انطلاقاً من نظرية التبادل الاجتماعي التي عرضت في الإطار النظري.

أولاً – هل دخل المرأة العاملة أساسي للإنفاق أم أنه دخل هامشي؟

اتضح من النتائج الخاصة بدخل المرأة الأهمية القصوى لدخلها فيما يتعلق بالإنفاق؛ إذ تعتبره المبحوثات مصدراً أساسياً لرفاهية أسرهن اقتصادياً، وليس الأمر

كذلك فحسب بل اتضح أيضاً أن الأزواج يثمنون مشاركة الزوجة في الإنفاق على الأسرة كما أدلت بذلك الزوجات. أوضحت النتائج أن أكثر من 86% من الأزواج يثمنون مشاركة الزوجة سواء عبروا عن ذلك «دائماً» أو «أحياناً» أو «نادراً» بينما اتضح أن نحو 13% لا يثمنون ذلك، الأمر الذي قد يعود إلى ضآلة إسهام الزوجة في الإنفاق أو لأسباب أخرى. وجدول (2) يوضح موقف الأزواج بحسب ما أدلت به زوجاتهم.

جدول (2)
موقف الأزواج من مشاركة الزوجة في الإنفاق على الأسرة بحسب إفادتهن

موقف الزوجة من إنفاق الزوجة	التكرار	النسبة
يثمن مشاركتها في الإنفاق (دائماً)	50	30.5
يثمن مشاركتها في الإنفاق (أحياناً)	38	23.2
يثمن مشاركتها في الإنفاق (نادراً)	54	32.9
لا يثمن مشاركتها (مطلقاً)	22	13.4
المجموع	164	100

ولتحديد درجة المشاركة في عملية الإنفاق أشار ما نسبته 31% من الزوجات إلى أنهن يسهمن بكامل دخولهن في عملية الإنفاق، وأشار نحو 44% إلى أنهن يسهمن بجزء كبير من الدخل، أي ما يتجاوز النصف. وأشار ما نسبته 16% فقط إلى أن إسهامهن محدود، أي الربع أو أقل من ذلك، كما يتضح في جدول (3).

جدول (3)
ما تخصصه الزوجات العاملات من دخلهن للإنفاق على الأسرة

كمية المبلغ المخصص للإنفاق على الأسرة	التكرار	النسبة
ربع الدخل أو أقل من ذلك	27	16.6
ربع إلى أقل من النصف	12	7.3
نصف إلى أقل من ثلاثة أرباع	34	20.7
أكثر من ثلاثة أرباع	39	23.7
كامل الدخل	52	31.7
المجموع	164	100

وبسؤال المبحوثات عن مسؤولية الإنفاق هل هو مسؤولية الزوج أو الزوجة أو كليهما، أوضح أكثر من 86% أن الإنفاق مسؤولية مشتركة بين الزوجين، وهو ما يعني تقبل الأزواج لدور الزوجة وإسهامها في عملية الإنفاق دون الاعتقاد أن ذلك يشكل تهديداً لسلطة الرجل أو الانتقاص من دوره باعتباره معيلاً أساسياً، علماً أن أقل من 4% أفدن أن الإنفاق يجب أن يظل من مسؤولية الزوج، والنسبة المذكورة متدنية، كما يتضح في جدول (4).

جدول (4)
مسؤولية الإنفاق على الأسرة من وجهة نظر المبحوثات

مسؤولية الإنفاق على الأسرة	التكرار	النسبة
الزوج هو المسؤول عن الإنفاق	6	3.65
الزوجة هي المسؤولة عن الإنفاق	16	9.75
الزوج والزوجة (مسؤولية مشتركة)	142	86.58
المجموع	164	100

تشير الجداول السابقة إلى مسألتين غاية في الأهمية؛ إحداهما أن المرأة تعتقد أن الإنفاق عملية مشتركة، وأنه ليس من الضرورة بمكان التسليم بأن الإنفاق هو مسؤولية الرجل كما هي الحال عليه في السابق، والأخرى أن المرأة لا تضع حداً فاصلاً بين دورها ودور الرجل على الأقل في عملية الإنفاق، وهو موقف يشير إلى تحول في الأدوار لصالح المرأة، وينم في الوقت نفسه عن شعور المرأة بتنامي دورها الاقتصادي كمعيل يقف إلى جانب الرجل في تحمل مسؤولية الإنفاق. ويبدو من إجابات المبحوثات أنهن أردن القول أيضاً إن أزواجهن يتقبلون فكرة المشاركة في عملية الإنفاق دون أدنى حساسية من ذلك. وللتأكد أن المبحوثات لا يعبرن عن «اتجاه» فيما أدلين به من معلومات فقد ورد في الاستبانة سؤال كشفي ولكن في موقع متأخر من الاستبانة لمعرفة درجة المشاركة الفعلية في الإنفاق وأيهما ينفق أكثر الزوج أم الزوجة؛ حيث تبين أن 67% من الزوجات ينفقن بالدرجة نفسها التي ينفق بها الأزواج. وفي دراسة مماثلة عن ربات البيوت في الكويت لوحظ أن نحو 54% من ربات البيوت العاملات يتولين عملية الإنفاق وقضاء احتياجات الأسرة (علية حسين، 1986).

يتضح مما سبق عرضه أن الإنفاق على الأسرة عملية مشتركة ربما تتضمن عنصر التفاوض negotiation بين الزوجين وأن كلاً منهما يسهم بجزء مهم من دخله دون انتقاص لدور الرجل باعتباره معيلاً، ففي دراسة مشابهة أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 98% من العاملات في قطاع التعليم يشاركن بفاعلية في اتخاذ القرارات الأسرية مع الزوج بسبب مشاركتهن في عملية الإنفاق وأنهن لا يتركن الزوج يستأثر برأيه (نورة الصويان، 2001: 257–258). وفي السياق نفسه أشارت إحدى الدارسات إلى أن 40% من النساء العاملات اللاتي أجرت مقابلات معهن كن يسهمن بكامل الدخل في الإنفاق على الأسرة، في حين أشار 49% إلى أنهن يسهمن بجزء غير معلوم من الدخل (جميلة اللعبون، 1998). وحقيقة الأمر أن تلك النسب ليست ببعيدة عما توصلت إليه هذه الدراسة. صحيح أن هناك أنماط تفكير تقليدية تقلل من شأن إسهام المرأة ودورها الاقتصادي، غير أن الحقائق تؤكد وجود تحول اجتماعي تجاه النظر إلى دخل المرأة، ومن ثم مشاركتها في الإنفاق، بخاصة في المناطق الحضرية كالرياض حيث الأوضاع الاقتصادية ومتطلبات الحياة تفرض نفسها وتسهم في تغيير كثير من أنماط التفكير التقليدية. لا يغيب عن البال أهمية انتشار التعليم وتزايد الوعي بقضايا المرأة في العقود الأخيرة؛ إذ إن أغلب الأفكار النمطية حول المرأة التي قد نجدها عند الرجال تخف حدتها مع ارتفاع مستوياتهم التعليمية؛ ففي هذه الدراسة لاحظنا أن ما نسبته 53% من أزواج المبحوثات هم من الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى.

وفيما يتعلق بالنظرة المتدنية إلى دخل المرأة من قبل بعض الرجال فإنه يمكن النظر إلى ذلك من زاويتين: زاوية ثقافية – اجتماعية وزاوية دينية. ففيما يتعلق بالجانب الثقافي – الاجتماعي فإنه تمت الإشارة إلى فكرة المجتمع البطركي (الأبوي)، ومركزية دور الرجل الذي يؤدي عدة أدوار، منها دور المعيل وما يترتب على ذلك من سلطة أبوية تنسحب على جميع أعضاء الأسرة بما فيها المرأة، لكنه لا يغيب عن البال أن دور الرجل – المعيل ليس متجذراً في الثقافة العربية على الإطلاق؛ فالمرأة كانت حتى عهود قريبة تمارس أدواراً إنتاجية غاية في الأهمية في المجتمع الريفي أو البدوي وحتى في التجمعات الحضرية، إلا أن تلك الوظائف الإنتاجية لم تكن بأي حال من الأحوال لتنفصل عن الاقتصاد المنزلي أو المنزل باعتباره وحدة اقتصادية household. وعند النظر إلى عملية توطن البدو الذين كانوا يشكلون أكثر من 70% من سكان المملكة العربية السعودية في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين فإننا نلاحظ أن تلك العملية أي التوطن أحدثت تحولات انعكست

آثارها على المرأة؛ إذ نتج عن تلك العملية انكفاء في دور المرأة الإنتاجي وذلك لعدة أسباب، منها تحول الاقتصاد من رعوي إلى اقتصاد حضري، حيث انحسر إسهام المرأة، وأن عملية الإنتاج تم فصلها عن المنزل ومن ثم الاعتماد على مصادر خارجية كالعمل في الوظائف، بالإضافة إلى أن أغلب المناشط الاقتصادية تم تصميمها للرجل، الأمر الذي أعاد المرأة إلى وظائفها التقليدية كأم وربة بيت وهي أدوار غير إنتاجية بالمعنى المادي وإن كانت ذات أهمية بالغة. نتج عن ذلك أن أصبحت المرأة بحاجة إلى معيل بسبب عدم وجود أعمال مدفوعة الأجر تمارسها خارج المنزل (Alradihan, 2001). فقط عندما انتشر تعليم الفتاة في نهاية الخمسينيات في المملكة العربية السعودية أصبح لدى المرأة فرصة لاقتحام سوق العمل مرة أخرى ولكن في مجالات محدودة للغاية مقارنة بما هو متاح للرجل، ولعل التعليم في مدارس البنات كان أحد تلك المجالات على الرغم من أن هذا القطاع يواجه تشبعاً وظيفياً بسبب ازدياد أعداد الخريجات وعدم وجود فرص وظيفية للمرأة، وهي المشكلة التي بدأت تطل برأسها منذ منتصف الثمانينيات.

أما ما له علاقة بالجانب الديني أو النظر إلى دخل المرأة من زاوية دينية فإنه يتعلق بمسألة القوامة التي ترد في الآية الكريمة: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ (النساء، آية 34). إن هذه الآية تحديداً تثير جدلاً لدى بعض المفسرين؛ لأنها ربطت القوامة بقضية الإنفاق مما قد يشير ضمناً إلى سقوط القوامة عند عجز الرجل عن الإنفاق على الزوجة، بل إن الإمام الشافعي – رحمه الله – يرى أن للمرأة طلب فسخ عقد النكاح إذا ما كان الرجل عاجزاً عن الإنفاق (محمد آل سعود، 2002). وبناء عليه، فإن البعض قد يرى في خروج المرأة للعمل وقيامها بدور المعيل تهديداً لمبدأ القوامة وتهديداً للبنية البطركية التي تتأسس عليها الأسرة العربية، وهو ما قد يدفع بالرجال إلى التهوين من أهمية دور المرأة الاقتصادي، بخاصة إذا كانت تضطلع بدور الإنفاق بشكل يفوق ما يفعله. نتائج هذه الدراسة أشارت إلى مفارقة؛ إذ إن أغلب الأزواج – كما أفادت الزوجات – يعتمدون بشكل أو آخر على دخل الزوجة، وهو أمر مفهوم في ظل أوضاع اقتصادية ضاغطة نتيجة للنزعة الاستهلاكية المتصاعدة، مما يجعل دخل رب الأسرة غير كاف في أغلب الأحوال. لكن إلى أي حد يهدد ذلك مبدأ القوامة فإن الأمر يحتاج إلى دراسة موسعة. ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها فإنه ليس من الضرورة بمكان التشبث بفكرة المجتمع البطركي أو التسليم بهيمنة الرجل على

المرأة؛ إذ إن البطركية قد تأخذ عدة أشكال تخف حدتها وتزداد طبقاً للوضع الاجتماعي والخلفية الثقافية للأفراد. بقي التنويه بأن النتائج أشارت إلى أن القرار الاقتصادي غالباً ما يخضع للمناقشة بين أطراف الأسرة بخاصة عندما تكون الزوجة عاملة وتنفق، حيث أفاد ما نسبته 63% من المبحوثات أن اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تمس جميع أفراد الأسرة يتم التشاور حولها، وأن الزوج لا ينفرد بالقرار إلا في أضيق الحدود كشراء سلعة لم يتم التخطيط مسبقاً لشرائها (نورة الصويان، 2001). وفي دراسة مماثلة أكدت إحدى الباحثات أن هناك اتجاهاً نحو السيطرة لدى الزوجات العاملات عندما يتعلق الأمر بالقرار الأسري (هدى الصديقي، 1988). وفيما له علاقة بالدخل تحديداً، أشار كاتب هذه السطور في دراسة سابقة إلى أن دخل الزوجة العاملة قد يخلق تعقيدات للزوج عندما يقرر الاقتران بامرأة أخرى، وذلك إذا ما كانت الزوجة الأولى موظفة، في حين تصبح إمكانية الاقتران بزوجة ثانية واردة عندما تكون الزوجة الأولى غير موظفة أو ذات مستوى تعليمي متدنٍّ (Alradihan, 2001) الأمر الذي يعني أن عمل المرأة ومشاركتها في الإنفاق لا يدعم قدرتها على اتخاذ القرارات داخل الأسرة فحسب ولكنه أيضاً يعزز من مكانتها الاجتماعية ونفوذها على الزوج مما يجعل قدرة الأخير على الاقتران بزوجة أخرى مسألة غاية في الصعوبة.

نخلص مما سبق إلى أن دخل المرأة ليس دخلاً هامشياً وأنه متغير أساسي في عملية الإنفاق، ويؤدي دوراً جوهرياً في تشكيل نمط العلاقة الزوجية، وأنه لا يمكن النظر إليه على أنه ذو طبيعة مؤقتة أو عديم الفائدة، وليس صحيحاً أنه دخل مبهم أو أن طريقة إنفاقه غير واضحة. نتائج الدراسة أشارت إلى عكس ذلك.

ثانياً – هل تشكل مشاركة المرأة في الإنفاق تحدياً لدور الرجل باعتباره معيلاً تقليدياً للأسرة؟

على الرغم من ارتفاع أعداد الخريجات من الجامعات والمعاهد السعودية في السنوات الأخيرة، فإن نسبة السعوديات في سوق العمل السعودي تظل متدنية؛ فهي لا تشكل أكثر من 7% من قوة العمل الوطني. وتبلغ تلك النسبة بدول أخرى معدلات أعلى حيث تبلغ النسبة في كل من مصر والكويت 23%، والمغرب 21%، والصومال 38%، وسوريا 18%. أما في الدول المتقدمة فيصل إسهام المرأة في سوق العمل إلى 41% في الولايات المتحدة وبنسب مماثلة في كل من اليابان وفرنسا (Seager, 1997: 96-103). ومع أهمية ما تحقق في ميدان تعليم الفتاة ودخولها سوق العمل وإن بنسبة ضئيلة فإن دورَي المرأة السعودية بوصفها زوجة

أولاً وأماً ثانياً يظلان من أهم الأدوار التي تؤديها في حياتها، حيث يضفي المجتمع على هذين الدورين أهمية بالغة، وهو الأمر الذي تؤكده الدلائل الاجتماعية حول أهمية الزواج والإنجاب والمواقف السلبية الشائعة تجاه العنوسة (تأخر سن الزواج عند الجنسين) والعقم، بل حتى قصر الإنجاب على عدد صغير من الأبناء. ومع إضافة دور جديد للمرأة يتمثل في كونها موظفة خارج المنزل فإن هذا يزيد من الأعباء الملقاة على كاهلها مما يتطلب منها جهداً كبيراً للتكيف مع جميع هذه الأدوار دون أن يطغى دور الموظفة على الأدوار الأخرى، أو يعوقها عن أداء دورها الأسري ولا سيما أن نجاح المرأة السعودية يقاس في الغالب بمدى نجاحها في الدور الأسري بوصفها زوجة وأماً أكثر من نجاحها في الأدوار الأخرى.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمل التربوي يعد من أفضل المجالات التي حققت فيها المرأة السعودية نجاحات ملموسة. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، منها طبيعة العمل التربوي حيث يتقارب إلى حد كبير من الدور الأمومي ولا سيما من يعملن في المستويات ما دون الجامعة. يضاف إلى ذلك قصر ساعات العمل التي تراوح بين 5–6 ساعات في اليوم وربما أقل، علاوة على التمتع بإجازة يومين في الأسبوع وإجازات الأعياد ومنتصف العام وعطلة الصيف بما يتجاوز في الغالب 160 يوماً في السنة ناهيك عن إجازة أمومة لمدة 60 يوماً لمن تضع مولوداً. وقد أشار 88% من العينة إلى أنهن لا يواجهن صعوبة في التوفيق بين عملهن والوظائف الأخرى كربات بيوت كما يرد في جدول (5).

جدول (5)
التوفيق بين العمل والأدوار الأخرى

درجة الصعوبة	التكرار	النسبة
أجد صعوبة كبيرة في التوفيق بين عملي وأدواري الأخرى.	7	4.26
أجد صعوبة محدودة في التوفيق بين عملي وأدواري الأخرى.	12	7.31
لا أجد صعوبة تذكر في التوفيق بين عملي وأدواري الأخرى.	145	88.40
المجموع	164	100

وبسؤال العينة هل كان إسهامهن في الإنفاق يشكل تحدياً لدور الرجل «كمعيل تقليدي» للأسرة، أفاد 86% أن أزواجهن يقدرون ذلك، وأشارت نسبة مقاربة إلى أن الإنفاق ليس من الأمور التي تخلق مشكلات زوجية قياساً بأمور أخرى. ولمعرفة نفوذ الزوجة حول شراء بعض السلع أشار 58% إلى أن قرار شراء سيارة على سبيل المثال يخضع للمناقشة، وأن نسبة الرجال الذين ينفردون بقرار الشراء لا تتجاوز 39%. نخلص مما سبق إلى أن دور الزوجة العاملة في الإنفاق ليس من الضرورة أن يشكل تحدياً لدور الرجل، وأن أدوار المرأة العاملة في القطاع التربوي متكاملة، غير أننا بحاجة إلى دراسة أدوار المرأة العاملة في مجالات أخرى كالمجال الصحي الذي يبدو أن العاملات فيه يواجهن صعوبات أكبر بسبب طول ساعات العمل ولشيوع نظرة سلبية إلى ذلك المجال غالباً بسبب اختلاط الجنسين، وهو الأمر الذي يجعل الكثيرات يحجمن عن العمل فيه ولا سيما قطاع التمريض (El Sanbary, 1996) الذي يتوافر فيه نحو ربع مليون وظيفة في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً – هل تضع الأسرة موازنة للإنفاق؟ وكيف؟

كان من ضمن أهداف هذه الدراسة معرفة مدى قيام المبحوثات بإعداد موازنة أسبوعية أو شهرية للإنفاق. وقد كانت مفاجأة أن من يقمن بذلك لا تتجاوز نسبتهن 5%، وهي نسبة متدنية للغاية على الرغم من ارتفاع دخل المبحوثات وأهمية اتباع إجراءات إنفاق مناسبة ولا سيما أن المبحوثات يعشن في بيئة حضرية تتطلب الاهتمام بتخطيط النفقات. ومع ذلك فإن النتائج لم تشر إلى فوضى في الإنفاق؛ فهناك ترتيبات يتم اعتمادها لكنها لا تصل إلى حد تخطيط الإنفاق بوضع موازنة صارمة كما تفعل الأسر التي ورد ذكرها في العرض الذي قدمناه في دراسة هودفار (1988) في مصر على سبيل المثال أو النماذج التي تحدثت عنها كامبل (1995). لقد أشار ما نسبته 81% من المبحوثات إلى أنهن لا يضعن موازنة، وأن أزواجهن لا يفعلون ذلك أيضاً كما يرد في جدول (6)، وهي نسبة عالية وتشير إلى عدم اهتمام كاف بتخطيط موارد الأسرة. وفي دراسة أجريت في الكويت لاحظت إحدى الباحثات أن ما نسبته 88.5% من الأسر الكويتية لا تضع موازنة للإنفاق (علية حسين، 1986: 187).

جدول (6)
مدى التزام المبحوثات إعداد موازنة شهرية للإنفاق

مدى التزام وضع موازنة شهرية للإنفاق	التكرار	النسبة
نضع موازنة لكل شهور السنة	8	4.9
نضع موازنة لبعض شهور السنة	22	13.4
لا نضع موازنة، ونصرف بحسب الحاجة	134	81.7
المجموع	164	100

ولمعرفة الوسائل المتبعة بين الزوجين لتخصيص مبلغ الإنفاق فإن الدراسة كشفت أن نحو 75% من المبحوثات يقدمه لأزواجهن مبالغ شهرية؛ وذلك لكي يتولى عملية الإنفاق فيقوم الزوج بشراء الاحتياجات ولكن بعد أن يتناقش مع الزوجة حول مدى الحاجة إلى تلك الاحتياجات، وذلك بحسب إفادة المبحوثات، وهو ما يتم الإشارة إليه في جدول (7).

جدول (7)
طرق تخصيص مبلغ الإنفاق كما أفادت المبحوثات

طريقة تخصيص مبلغ الإنفاق الشهري	التكرار	النسبة
أقدم للزوج جزءاً من دخلي ويتولى الإنفاق	123	75.0
يقدم لي زوجي جزءاً من دخله وأتولى الإنفاق	12	7.3
يوفر كل منا احتياجات محددة ومن دخله	20	12.1
يتم استخدام أكثر من طريقة مما سبق ذكره	7	4.2
غير مبين	2	1.2
المجموع	164	100

وقد يعود تفضيل الزوجات طريقة دفع مبلغ محدد للزوج إلى مرونة هذه الوسيلة من جهة؛ فالزوج يتولى عملية الشراء التي تتطلب مهارات مقايضة واحتكاك مع الباعة من الرجال، وهو الأمر الذي قد تتجنبه السيدات في المجتمع السعودي، ومن جهة أخرى فإن تولي الزوج لعملية الشراء يرتبط كثيراً بسهولة حركة الرجل وقيادته السيارة مقابل محدودية حركة المرأة وعدم قيادتها للسيارة في مجتمع

يغلب عليه طابع المحافظة والفصل بين الجنسين. تشير إحدى الدراسات إلى أن هذا النمط الذي أطلقت عليه «الرجل مديراً مالياً» ليس هو النمط المفضل وبخاصة عند الزوجات والأزواج الشبان؛ لأنه إلى حد كبير يقلص صلاحيات الزوجة في القرارات الاقتصادية وعملية اختيار السلع (Hoodfar, 1988)، لكن هذا النمط قد لا يتعارض كثيراً مع ثقافة المجتمع السعودي؛ حيث يقوم الرجل في الغالب بشراء احتياجات الأسرة شريطة عدم تحكم الزوج بدخل الزوجة، وهو أمر لم نجد عليه أدلة كافية في هذه الدراسة.

إن نمط «الرجل مديراً مالياً» يتوافق أيضاً مع ما أورده بعض الباحثين الذين أطلقوا عليه «نظام الإدارة المشتركة» حيث يخصص كل طرف (الزوج والزوجة) جزءاً من دخله للإنفاق على الأسرة مع احتفاظ كل طرف بجزء مهم من دخله للإنفاق على احتياجاته الخاصة، وهذا الترتيب يرتبط عادة بذوي الدخول المرتفعة (Campell et al., 1995). وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن الأسلوب السابق ينطبق على المبحوثات، فالغالبية منهن أو نحو 67% تقع دخولهن الشهرية بين (6.000 – 10.000 ريال) أو ما يعادل (1.600 – 2.700 دولار أمريكي) كما يتضح في جدول (8)، وهي دخول مرتفعة عند مقارنتها بفئات الدخل الأخرى المعمول بها في نظام الخدمة المدنية السعودية.

جدول (8)
دخول المبحوثات الشهرية (بالريال السعودي)*

فئة الدخل الشهري (بالريال السعودي)	التكرار	النسبة
2000 ريال أو أقل	10	6.1
2001 – 4000 ريال	18	11
4001 – 6000 ريال	26	15.8
6001 – 8000 ريال	20	12.2
8001 – 10.000 ريال	62	37.8
10.000 ريال أو أكثر	28	17
المجموع	164	100

* الدولار = 3.75 ريال سعودي (2005).

ولمعرفة لماذا تحجم المبحوثات عن وضع موازنة محددة للإنفاق فإن الدراسة كشفت عن مجموعة من الأسباب تقف وراء ذلك، منها:

أولاً: عدم قدرة أرباب الأسر على تحديد الاحتياجات الشهرية بسبب زيادة متطلبات الأسرة؛ إذ أشار ما نسبته 93% من المبحوثات إلى أنهن يعانين صعوبة في التنبؤ بالاحتياجات الخاصة بالأولاد، مما يجعل تخصيص مبلغ إنفاق شهري مسألة غاية في الصعوبة.

ثانياً: أشار نحو 56% من المبحوثات إلى أن واجبات الضيافة والقيم الاجتماعية المرتبطة بذلك تشكل أحد الأسباب التي لا تمكن من تخطيط النفقات بشكل دقيق.

ثالثاً: أشار نحو 70% من العينة إلى أنهن يقدمن مساعدات نقدية وهدايا لبعض الأقارب، وهي نفقات لا يمكن التنبؤ بها، مما يتعذر معه وضع موازنة ثابتة للإنفاق.

رابعاً: أشار نحو 49% من العينة إلى أنهن يقترضن من أزواجهن، وأنهم أيضاً يقترضون منهن مما يعني وجود مصروفات ناشئة لم يخطط لها أصلاً، الأمر الذي يربك عملية تخطيط الإنفاق.

نخلص مما سبق إلى أن إعداد موازنة للمصروفات الشهرية والتخطيط لها لا يشكلان أولوية لدى السيدات والرجال، الأمر الذي أعدناه إلى الأسباب المشار إليها أعلاه، وأن وضع موازنة شهرية لا يحظى باهتمام المبحوثات ربما بسبب ارتفاع دخولهن، وقد أشارت دراسات سابقة (Hoodfar, 1988; Mnecher, 1988) إلى أن تخطيط الإنفاق يصبح شائعاً فقط عندما تكون دخول الأطراف متدنية للغاية، وهو ما لا ينطبق على عينة هذه الدراسة.

رابعاً – هل تتقدم النفقات الشخصية على احتياجات الأسرة لدى المرأة؟

بينت النتائج أن 31.7% من المبحوثات ينفقن جميع دخولهن على الأسرة، وأن 23.7% ينفقن ثلاثة أرباع دخولهن على الأسرة، وأشار ما نسبته 20.7% إلى أنهن ينفقن أكثر من نصف دخولهن إلى ما دون ثلاثة أرباعها على الأسرة، ثم أشار نحو 7.3% إلى أنهن ينفقن من الربع إلى ما دون النصف على الأسرة، وأخيراً أشار 16.6% إلى أنهن ينفقن ربع دخولهن فقط أو أقل من ذلك على الأسرة، وهو ما يتضح في جدول (9).

جدول (9)
ما يخصص للأسرة من الدخل مقابل ما يخصص للاحتياجات الشخصية (تقريباً)

الإنفاق / المبلغ	أقل من ربع الدخل	ربع الدخل – أقل من النصف	نصف الدخل – أقل من ثلاثة الأرباع	ثلاثة أرباع الدخل أو أكثر	كامل الدخل	المجموع
الاحتياجات الشخصية	94	51	16	3	0	164
النسبة	%57.3	%31	%9.75	%1.8	%0	100
النفقات على الأسرة	27	12	34	39	52	164
النسبة	%16.6	%7.3	%20.7	%23.7	%31.7	100

وأمثلة على ما يوجه من دخل في سبيل الأسرة، فقد أفاد ما نسبته 63% أنهن أسهمن بثمن سيارة الأسرة (يقودها الزوج)، وأن 84% سبق لهن الاشتراك بجمعيات توفير مع زميلات بهدف شراء احتياجات خاصة بالأسرة، وأفاد ما نسبته 18% أنهن يدفعن أقساطاً شهرية لسلع أخرى، وأفاد نحو 40% أنهن يسهمن بدفع إيجار السكن أو أقساط التمليك. وتشير النتائج الإجمالية إلى أن أغلب المبحوثات يضعن احتياجات الأسرة في موقع متقدم، وذلك في الأولوية عندما يتعلق الأمر بالمفاضلة بين الاحتياجات الشخصية واحتياجات الأسرة، وهو ما لاحظنا ما يشبهه في بعض الدراسات التي عرضت سابقاً (Mencher, 1988).

خامساً – هل هناك شفافية عالية بين الزوج وزوجته؟

تنطوي الثقافة الشعبية Folk Culture على قيم تدفع بالرجل إلى عدم الإفصاح للمرأة عن دخله، وتقدم الثقافة مسوغات لذلك؛ فالمرأة في الصورة النمطية ثرثارة ومبذرة وسرها ذائع. وفي المقابل فإن الثقافة تدفع بالمرأة للكشف عن المستور فيما يتعلق بالزوج ومقدار دخله وكم يملك؛ فغنى الزوج قد يصبح نذير شؤم كأن يقترن الزوج بامرأة أخرى، ومن ثم فإن الثقافة الشعبية تغذي المرأة بآليات دفاع لجعل الزوج ينهمك فقط في تدبير لقمة العيش لأكبر عدد ممكن من الأبناء الذين تنجبهم الزوجة لإبعاد «شبح الغنى» الذي قد يجلب معه النكد والزوجة الثانية. على أن ما يعنينا هو «سوء التدبير»، فالمرأة في الثقافة الشعبية لها أكثر من صورة سلبية على الرغم من وجود صور إيجابية لها، وهو ما يعكس تناقضات

الثقافة وذرائعيتها طبقاً للموقف. تقدم الثقافة الشعبية المرأة عاجزة عن التدبير، ولا تستطيع القيام بما الرجل أهل له، وذلك في الوقت نفسه الذي تضفي عليها فضائل متعددة. ومع انتشار تعليم الفتاة ودخول المرأة سوق العمل فإن الصور السلبية لا تزال لها رواسب في الثقافة السائدة؛ ففي دراسة الكاتب عن إحدى الهجر البدوية لاحظ رواجاً واسعاً للصور السلبية الخاصة بالمرأة على الرغم من هبوط مستويات الأمية وانتشار التعليم وانخراط أعداد لابأس بها من النساء في العمل (Alradihan, 2001). وقد طرحنا في هذه الدراسة تساؤلاً حول الشفافية المالية كجانب واحد فقط مما سبق لمعرفة مدى علم المبحوثات بمقدار ما يكسب الزوج، وكيف ينفق دخله، وهل الشفافية المالية واردة أم أن الأفكار التقليدية لا تزال سائدة؟ النتائج أشارت إلى تحسن الصورة بدرجة كبيرة لكن ليس من الضروري أن ينسحب ذلك على الجميع، فنحن نتحدث عن مبحوثات يعشن في منطقة حضرية وأزواجهن يحملون مؤهلات تعليمية مرتفعة (تعليم جامعي – دبلومات عليا... إلخ). حيث أشار إلى ذلك 64% من المبحوثات في الوقت الذي أشار 71% من العينة إلى أن تعليمهن جامعي أو أعلى من ذلك، مما يشير إلى أن شريحة البحث تمثل أسر الطبقة الوسطى، وهي طبقة متنامية في المدن والمناطق الحضرية السعودية كالرياض. وقد أشار نحو 94% من العينة إلى أنهن يعلمن تحديداً مقدار ما يكسب الزوج وأنهن أيضاً يناقشن الأمور المالية معه. ولتحديد درجة علم الزوجة بتفاصيل الأمور المالية للزوج أفاد 40.2% أن أزواجهن يخبرونهن بكل شيء وذلك بشكل «دائم»، وأن ما نسبته 36.5% يخبرونهن «أحياناً» بينما نحو 11% يخبرونهن ولكن «نادراً». وجدنا ما نسبته 12% من الأزواج فقط – وبحسب إفادة الزوجات – لا يخبرون زوجاتهم بأمورهم المالية، والنسبة المذكورة متدنية إجمالاً مقارنة بمجموع نسب من يخبرون الزوجات، التي تبلغ نحو 88% من الأزواج كما يرد في جدول (10).

جدول (10)
مدى إفصاح الزوج لزوجته عن أموره المالية

مدى الإفصاح (الشفافية)	التكرار	النسبة
يخبر الزوجة عن أموره المالية (دائماً)	66	40.2
يخبر الزوجة (أحياناً)	60	36.5
يخبر الزوجة ولكن (نادراً)	18	10.9
لا يخبرها (إطلاقاً)	20	12.1
المجموع	164	100

وقد أفاد أيضاً ما نسبته 87% من المبحوثات أنهن يتدخلن بطريقة إنفاق الزوج للمال مما يشير إلى امتلاكهن نفوذاً كافياً للتدخل بأوجه الإنفاق. وبالطريقة نفسها أفاد ما نسبته 82% من المبحوثات أن أزواجهن يتدخلون بطريقة إنفاقهن لدخولهن كما يرد في جدول (11).

جدول (11)
درجة تدخل كل طرف بطريقة إنفاق الطرف الآخر لدخله

درجة التدخل	الزوج		الزوجة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يتدخل (دائماً)	20	12.1	14	8.5
يتدخل (أحياناً)	60	36.5	86	52.4
يتدخل (نادراً)	54	32.9	44	26.8
لا يتدخل (إطلاقاً)	30	18.2	20	12.1
المجموع	164	100	164	100

ما يلفت الانتباه في نتائج جدول (11) أن هناك ما نسبته 18.2% من الأزواج لا يتدخلون بطريقة إنفاق الزوجة للمال، بينما نجد تدني نسبة الزوجات اللاتي لا يتدخلن إلى 12.1%، وهي نسبة لم تكن متوقعة؛ إذ كان الاعتقاد أنها أعلى من ذلك بكثير. وإذا أشارت النتائج إلى شيء فإنها تشير إلى مدى نفوذ الزوجة العاملة وثقة الأزواج بقدرة زوجاتهم على تدبير المسائل المالية، وهو أمر غاية في الأهمية، لكن لا يغيب عن البال المستوى الجيد لتعليم الطرفين مما يدفعنا للاستنتاج أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج والزوجة عامل أساسي في خلق درجة من الشفافية المالية بينهما وخلق نظرة إيجابية متبادلة بين الطرفين.

مناقشة:

تسهم المرأة العاملة في عملية الإنفاق الأسري بشكل مباشر، ويتوجه دخل المرأة العاملة – بالدرجة الأولى – نحو رفاهية أسرتها، وهو دور تقوم به المرأة بكفاءة وإيثارية تنم عن وعي تام بمسؤوليتها الاقتصادية تجاه الأسرة. وتبدو عملية إنفاق المرأة على أسرتها كعملية تبادل اجتماعي؛ فإسهامها في الإنفاق عززت مكانتها داخل الأسرة وهو ما أشارت إليه النتائج الخاصة بنمو نفوذها وقدرتها على

اتخاذ القرار، فبقدر ما تعطي المرأة فإنها تأخذ أيضاً. وبالطريقة نفسها فإن الرجل، بوصفه معيلاً تقليدياً، قد حصل أيضاً على مقابل من خروج المرأة للعمل تمثل في رفاهية الأسرة اقتصادياً ولا سيما أن الأوضاع الاقتصادية تلقي بظلها على أسرة اليوم، فالمبحوثات يعشن في منطقة حضرية تسود فيها نزعة استهلاكية طاغية مما يجعل وجود أكثر من دخل في الأسرة مطلباً أساسياً، الأمر الذي يتطلب درجة من التعاون بين الزوجين وتنظيم الدخل؛ لكي تتمكن الأسرة من الإيفاء باحتياجاتها المتزايدة. وبما أن الحديث يدور حول زوج وزوجة يعملان ولكل منهما دخله ودوره في الإنفاق فإن هذا يعني امتلاك المرأة لورقة رابحة تتمثل بدورها الاقتصادي، مما نتج عنه تنازل الزوج عن بعض نفوذه للزوجة في سبيل استقرار العلاقة الزوجية من جهة ومن جهة أخرى للحفاظ على استقرار الأسرة التي أصبحت معرضة للتصدع أكثر من ذي قبل وذلك لعدة أسباب ربما كان أحدها العامل الاقتصادي. أما المرأة العاملة فإنه ليس من الضروري التشبث بفكرة أن الحاجة الاقتصادية هي دافعها للعمل على الرغم من أهمية ذلك؛ فالدراسة أثبتت أن 24% فقط يعملن لدافع اقتصادي محض بينما تعمل الأخريات لأسباب متعددة، منها الرغبة في إثبات الذات والاستقلال الاقتصادي وللإفادة من المؤهل التعليمي، وهي مكتسبات تسهم إلى حد كبير في توسيع نفوذ المرأة. ومع ذلك فإن خروج المرأة للعمل وقيامها بدور أساسي في الإنفاق قد زاد من الأعباء الملقاة على كاهلها بسبب تعدد أدوارها: زوجة وأم وربة بيت ثم موظفة، وهو ما استلزم التكيف مع جميع هذه الأدوار في ظل عوامل ثقافية واجتماعية تصبح أحياناً عائقاً عندما يدور الحديث عن عمل المرأة وأهميته على المستوى الأسري أو الوطني. ولحسن الحظ فإن العاملات في قطاع التربية والتعليم الحكومي يواجهن مشكلات أقل مما هو عليه الحال في قطاعات أخرى، ربما بسبب طبيعة العملية التربوية والتعليمية وظروف العمل التربوي ومواصفاته، الأمر الذي مكن العاملات فيه من التوفيق بين متطلباته وبين أدوارهن الأخرى. ولأن دخول المبحوثات مرتفعة نسبياً فقد لوحظ سيادة نمط إنفاق تقليدي قد يوصف بأنه غير راشد، وهو ما اتضح من عدم عناية المبحوثات بتخطيط دخولهن أو وضع موازنة للإنفاق للأسباب التي ذكرتها المبحوثات في ثنايا الدراسة. وقد لاحظت الدراسة درجة مرتفعة من الشفافية المالية بين الأزواج وزوجاتهم مما يشير إلى بروز نمط علائقي بين الأزواج يتأسس على الفهم والوضوح والتكافؤ بعكس الصورة التقليدية التي تجذر من الفروق الجنسية بشكل صارخ. غني عن

الذكر أن علاقات النوع أو علاقة الرجل بالمرأة تتحدد في ضوء منظومة من القيم الثقافية التي تؤدي دور الميكانيزمات في تشكيل تلك العلاقات وأن تلك الميكانيزمات (الآليات) ليست في حالة سكون كما يتبدى لمن ينظر إلى المرأة السعودية من الخارج، فالمجتمع السعودي يمر بتحولات بنيوية اتضح بعضها على شكل مكتسبات حصلت عليها المرأة وإن بوتيرة بطيئة.

المصادر:

أحمد زايد (1992). «المداخل النظرية لدراسة الأسرة» في الأسرة في الجزيرة العربية. تأليف: أحمد زايد وآخرون. الرياض: جامعة الملك سعود، **مركز بحوث كلية الآداب**: 4–54.

جميلة اللعبون، (1998). اتجاهات المرأة السعودية نحو التقاعد المبكر، دراسة وصفية على النساء العاملات بمدينة الرياض، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

علية حسين، (1986). ربة البيت. **سلسلة دراسات أنثروبولوجية في المجتمع الكويتي** (4) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود (2002). **قوامة الرجل وخروج المرأة للعمل: العلاقة والتأثير**. دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

مها العيدان، (1984). التغير الاجتماعي ودور المرأة في الأسرة السعودية. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

نورة الصويان، (2001). أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية: دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض. رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

هدى الصديقي، (1988). دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الرياض: جامعة الملك سعود.

هند خالد خليفة (1988). القيمة الاجتماعية للعمل التسويقي في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير في علم الاجتماع. الرياض: جامعة الملك سعود.

Al-Radihan, K. (2001). Nomadic Sedentarisation, with Special reference to the Shararat of Saudi Arabia. Unpublished Ph.D Thesis. Swansea: University of Wales.

Altroki, S. and Cole, D. (1989). *Arabian Oasis City: The Transformation of Unayzah Austin*: Univ. of Texas Press.

Campbell, J, C. Creighton, and C.KOmari (1995). Urban social organization: an exploration of kinship, Social networks, Gender relations and household and community in Dar es salam: in Geneder, family, and Household in Tanzania, Edited by Colin Creighton and C.K Omari. Hull University. pp. 221-252.

El-Sanabary, N. (1996). Women and the Nurising Profession in Saudi Arabia in

Arab women between defiance and restraint, Edited by Suha Sabbagh, New York: Interlink Publishing Group. pp. 71-83.

Hoodfar, H. (1988). Household Budgeting and Finanical Management in a Lower-Income Cairo Neighbourhood. in A Home Divided, edited by Daisy Dwyer and Judith Bruce. California: Stanford University Press. pp. 120-142.

Mencher, J. (1988). Women's work and poverty: Women's Contribution to household maintenance in South India, in A Home Divided. edited by Daisy Dwyer and Judithe Bruce. California: Standford University Press. pp. 99-119.

Nachmias, C. and Nachmias, D,. (1996). *Research methods in social sciences. 5th Edition. London: Arnold.*

Robson, C. (1993). *Real world research*. Oxford: Blackwell.

Seager, J. (1997). *The state of women in the world Atlas. 2nd Edition. London: Penguin.*

Sharabi, H. (1988). *Neopatriarchy: A Theory of distorted change* in Arab society. Oxford: Oxford University Press

قدم في: فبراير 2005

أجيز في: يونيو 2005

Social Anthropology

Saudi Employed Women's Contribution to Household Budget

Khaled O. Alradihan*

How employed women manage household expenditure and spend income are the issues of this study with focus on households in which both spouses earn income. Enquires include: how women financially contribute to the household budget and to what extent; and whether or not their contributions have an effect on the role of men. The study aimed to explore aspects of gender relations in a situation where a woman takes a typically-male responsibility. Data were collected from 164 wives working in Riyadh Public Schools. Finding have shown that women provide significantly to maintain their families, and that alteration in sex roles in favor of women is taking place in Saudi society; albeit slow. No evidence of male dominance was concluded, however. Additionally, results revealed that the vast majority of respondents do not plan household budget beforehand. Further studies should depict a broad picture of gender relations in light of the increasingly number of Saudi women joining the labor market.

Key Words: Saudi women, Employed women, Spending, Women's income, Household budgeting, Role, Gender relations, Economic decisions.

* Assistant professor, Dept. of Sociology. King Saud University, Saudi Arabia.